وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

المادة : النحو العربي ومذاهب تيسيره /المرحلة الرابعة

عنوان المحاضرة

تابع لأحكام عامة في الممنوع من الصرف

أ.د.ميمونة عوني سليم

Dm_saleem@tu.edu.iq

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

تابع لأحكام عامة في الممنوع من الصرف :

يصحّ منعُ الصرف وعدمُهُ في حالتَين :

الأولى – أن يكون العلمُ المؤنث من حرفين , نحو (يَد) علم فتاة .

الثانية – أن يكون العلمُ المؤنّث من ثلاثة حروف أوسطُها ساكن , عربياً غير أعجمي , وليس منقولاً من مذكّر إلى مؤنث , مثل (هِنْد , دعْد , ميّ , وَرْد , دُرّ ..) , وقد ورد الوجهان في قولِ ابنِ قيسِ الرُّقيّات :

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها دَعْدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ

العلمُ جمع المؤنث السالم

إذا سمّي المؤنث أو المذكّر بعلمٍ منقول عن جمع المؤنث السالم , مثل (فاطمات , عطيّات , ثمرات , مُهجات , عرفات ..) فالأشهر أن لا يُمنعَ من الصرف , مراعاةً إلى حالته السابقة وهي الجمع المعرب ؛ وقد يجوز منعُ الصرف إذا جاء علماً لمؤنّث دون المذكّر , مراعاةً لحالة التأنيث في مفرده .

٤ - العلم مع العُجمة

يُمنعُ الاسمُ من الصرف للعلميّة والعُجمةِ , بشرطَين :

الأول - أن يكون في أصله علَماً في اللسان الأعجمي .

الثاني - أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف , رباعياً فأكثر ؛ مثل (إبراهيم , إسماعيل , يوسف , موسى ..)

- فإذا لم يكن الأعجمي علماً في لسان العجم , بل في لسان العرب , واستعملوه أوّل مرة نكرةً ثمّ علم معرفة لم يُمنع من الصرف ؛ مثل (لِجام) إذا سميت به شخصاً فتقولُ فيه : (هذا لِجامٌ , رأيتُ لِجاماً , مررتُ بلجامٍ) تصرفه وإن كان علماً . ومثله (ديباج , و فيروز) لا يُمنعان من الصرف .

أمّا إذا استُعمِلَ الأعجمي غير العلم في أصله علماً في لسان العرب أول مرّة , فإنّه يُمنع من الصرف ؛ مثل (بُندار) تاجر المعادن , و (قالُوْن) للشيء الجيّد .

- وإذا لم يكن العلمُ ثلاثياً فإنّه لا يُمنعُ من الصرف , سواء أكان ساكن الوسط , مثل (نُوْح , و لُوْط) , أم متحرك الوسط , مثل (شَتَر) عَلَم حصن .

ملحوظات

- أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلميّة والعُجمة , باستثناء (مالكٍ , ومُنكرٍ ونكيرٍ)

- أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف باستثناء (محمّد , وصالح , وشُعيب , وهود , ولوط , ونوح)

- إبليس ممنوع من الصرف للعلميّة والعُجمة . أو العلميّة وشبه العُجمة ؛ في رأي من قال : إنّه مشتقٌ من (الإبلاس) وهو الإبعاد , لأنّ العرب لم تسمِّ به فأشبه الأعجمي .

٥- **العلم مع وزن الفعل**

يُمنعُ الاسم من الصرف للعلميّة ووزن الفعل , سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً . وفي علاقة العلم بوزن الفعل ثلاثُ حالات هي :

أ- أن يكون العلم على وزنٍ خاصٍّ بالفعل وحده , مثل وزن الفعل الماضي (فعّل) , نحو : (كلّمَ , علّمَ , صرّحَ ..) ؛ أو الماضي المبدوء بهمزة , نحو :(انتفعَ , استفهمَ , تسابقَ , تقاتلَ , تعلّم ..) ؛ أو المضارع مثل (يدحرجُ , يستخرجُ , ينطلقُ ..) ؛ أو فعل الأمر والخاص منه كـ(استخرجْ , انطلقْ ...) . فكلّ ما جاء من الأسماء على هذا الوزن الخاص بالفعل يمنع من الصرف .

أمّا وزن (قاومْ , و قاتِلْ) فليس وزناً خاصاً بالفعل وحده , لأنّ وزن (فاعل) مثل (راكب , فاضل , صاحب ..) غالبٌ في الاسم أكثر من الفعل .

فلو سميت رجلاً بهذه الأوزان الخاصة المتقدمة مُنع الاسمُ من الصرف .

ب- أن يكون العلم على وزنٍ مشتركٍ بين الاسم والفعل , لكنّه أكثر في الفعل , كصيغة (اِفعِل) , نحو : (اِجلِس) ونظيره في الاسم (إثمِد) ؛ وكصيغة (افعُل) , نحو: (أُكتُب) ونظيره في الاسم (أُبلُـم) ؛ وكصيغة (اِفعَل) نحو : (اسمَع) ونظيره في الاسم (إصبَع) . فكلّ ما جاء من الأعلام على هذا الوزن الغالب في الفعل يُمنع من الصرف .

جـ - أن يكون العلمُ على وزنٍ مشتركٍ بين الاسم والفعل , شائع فيهما معاً , لكنّ في الفعل معنى تدلُّ عليه الزيادة غير موجود في الاسم ؛ مثل (أحمد , ويزيد , ويشكر , وتعِزُّ{ علم على بلد في اليمن } ..) فهي أعلام على وزن (أفعَلُ , ويفعَلُ , وتفعَلُ) ؛ وفي كلٍّ من الهمزة

والياء والتاء معنى في الفعل , وهو التكلمُ والغيبة والخطاب ؛ وهي لا تدلُّ على معنى في الاسم . وعليه ؛ فكلّ ما جاء من الأعلام على هذا الوزن المشترك ذي المعنى في الفعل يُمنع من الصرف . فتقول : (هذا أحمدُ و يزيدُ ، ورأيت أحمدَ و يزيدَ ، ومررت بأحمدَ و يزيدَ)

٦- العلم مع ألف الإلحاق

يمنع الاسم من الصرف للعلميّة وألف الإلحاق المقصورة الزائدة , مثل (عَلْقى) علم لنبات , و (أرطى) علم لشَجَر . وألف الإلحاق تكاد تنحصر في ألفاظ مسموعة قليلة ليس لها أحكام مهمة . والإلحاق ظاهرة انتهت بعصر الاستشهاد كما حدّدتها المجامع اللغوية العربية .

٧- العلم مع العدل

يُمنع الاسم من الصرف للعلميّة والعدل , وفي العدل أربعُ صور غالبة هي :

أ- ما كان على وزن (فُعَل), من ألفاظ التوكيد المعنوي , وجاء جمعاً من قبيل (جُمَع , و كُتَع , بُتَع) , نحو : (احتفيتُ بالنابغاتِ كُلِّهنّ , أو جُمَعَ) .

يقول النحاة : إنّ الأصل في (جُمَع) هو (جَمْعاوات) , لأنّ مفرده (جمْعاء) ؛ فعُدِل عن (جَمْعاوات) إلى (جُمَع) وهو معرّف بالإضافة المقدّرة , أي (جُمَعُهنّ) , فأشبه تعريفُهُ المقدّر تعريف العلميّة ؛ فقيل : ممنوع من الصرف لشِبه العلميّة والعدل .

ب - ما كان على وزن (فُعَل) أيضاً , علَمٍ لمفردٍ مذكّر , نحو : (عُمَر , مُضَر , زُحَل , قُزَح) , التي يقول عنها النّحاة : إنّها أعلامٌ معدولة عن (عامِر , ماضِر , زاحِل , قازِح) .

ملحوظة – لا يُمنع من الصرف ما كان على (فُعَل) إذا جاء جمعاً من غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة , مثل (غُرَف , وقُرَب) , أو جاء اسم جنس كـ(صُرَد ونُغَر) , أو جاء صفة كـ(حُطَم , و لُبَد) , أو مصدراً كـ (هُدى , وتُقى) .

جـ - لفظ (سَحَر) بشرط استعماله ظرف زمان , وإن يُراد به سَحَر يوم بعينه , مع تجريده من(أل) والإضافة ؛ نحو : (جئتُكَ يومَ الجُمَعةِ سَحَرَ) , وهو منصوب على الظرفيّة الزمانية ممنوع من التنوين (الصرف) للعلميّة والعدل .

فإذا جاء (سَحَر) ظرفاً معيّناً لكنّه غير مجرد من (أل) و (الإضافة) وجب صرفُه .

يقول النحاة : إنّ (سحر) ممنوعٌ من الصرف لشِبه العَلميّة , وهو معدول به عن (السّحَر) المعرف بأل , صار (سَحَر) مُشبِهاً لتعريف العلميّة من جهة أنّه لم يُلفظ معه بمعرِّف .

ملحوظة - لا يُمنع (سَحَر) من الصرف إذا لم يكن ظرف زمان , دالّاً على يوم معيّن , بل كان اسماً محضاً دالّاً على الزمان الخالي من ظرفيّة شيءٍ وقع فيه ؛ فوجب عندها تعريفه بأل أو الإضافة ؛ نحو : (السحرُ أجملُ الأوقاتِ) والسحرُ هنا زمن غيرُ معيّن من أسحارٍ متعددة

د - ما جاء علماً لمؤنّث على وزن (فَعَال) , كـ (حَذام , رَقاش , قَطام ...) معدولاً بها عن (حاذِمة , راقِشة , قاطِمة) كما يقول النحاة . ومن أمثلتهِ قولُك : (قرأتُ عن رَقاشَ الشاعرةِ العربيّةِ في الجاهلية) و (حَذامُ إمرأةٌ عربيّةٌ حكيمةٌ) .

وفي وزن (فَعَال) لغتانِ عند العرب :

أحدهما , لغةُ أهل الحجاز ؛ فهم يبونه على الكسر مطلقاً , وهو بهذا ليس ممنوعاً من الصرف عندهم , كقول : (هذه حَذامِ , ورأيتُ حَذامِ , ومررتُ بحَذامِ) , وقول الشاعرُ :

فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا

وثانيهما , لغةُ بني تميم ؛ فهم يمنعونه من الصرف بشرط أن لا يكونَ (فَعَال) مختوماً بالرّاء , مثل (وبار) علم قبيلة , و (ظَفار) بلدة في اليمن , إذ تُبنى على الكسرةِ في كلّ الحلات .

أحكام عامة

- الممنوع من الصرف إذا جاء معرّفاً بأل أو مضافاً فيُجرّ بالعلامة الأصلية وهي الكسرة .

- الاسم الممنوع من الصرف للعلميّة وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلميّة بتنكيره صُرفَ لزوال إحدى العِلّتين , وبقاؤه بعلة واحدة لا يمنعه من الصرف ؛ نحوقولك : (ربّ فاطمةٍ تزورُنا) , ولم تقصد فاطمة بعينها ؛ وقد نُكّرت فاطمةُ هنا , والدليل دخول (ربّ) عليها , وهي لا تدخل إلّا على النكرات .

- قد يجوز صرفُ الاسم الممنوع من الصرف لسببين :

أولهما ؛ الضرورة الشعريّة , نحو (ظعائن) في قول زهير بن أبي سُلمى :

تَبَصَّرْ خَليلي هَل تَرى مِن ظَعائِنٍ تَحَمَّلنَ بِالعَلياءِ مِن فَوقِ جُرثُمِ

محلُّ الشاهد - (ظعائن) صرفها الشاعر ؛ إذ جرّه بالكسرة مع التنوين , مع أنّها ممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجموع ؛ وذلك للضرورة الشعريّة .

ثانيهما ؛ مراعاة التناسب الصوتي للكلمات المتجاورة أو المختومة بسجعة أو فاصلة في آخر الجمل ؛ فللتناسب إيقاعٌ عذبٌ على الأُذنِ , وأثرٌ في تقوية المعنى , وتمكنه في نفس السامع أو القارئ , ومن أمثلته قوله تعالى : (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً) في قراءة من قرأ (سلاسلاً) بالتنوين مراعاةً للكلمتَين اللّتين تجاورانِها .